الصباح فى كابل يبدأ بالانفجارات!

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية – كابول

تحليل CSRS | رقم : 365

15 فبراير 2021 الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة على:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الصباح في كابل يبدأ بالانفجارات!

منذ أربعة أشهر تشهد العاصمة الأفغانية كابول كل يوم تفجيرا أو عدة تفجيرات وأحداثا إرهابية. كما أن هذه الأحداث باتت تتقصد اغتيال الشخصيات الاجتماعية البارزة في المجتمع والناشطين المدنيين والمراسلين أكثر من السابق. وفي خضم هذه السلسلة تم اغتيال رئيس هيئة أمناء جمعية الإصلاح بأفغانستان الدكتور محمد عاطف بتاريخ 2/فبراير/2021م ولم تتبن أي جهةٍ الحدث. أما الحكومة الأفغانية فلم تندد باغتيال الدكتور عاطف فحسب ، وإنما اتهمت حركة طالبان بتدبير الاغتيال. وقد في حين ندد المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد اغتيال د. عاطفبعد ساعات من الحدث وقال بأن مجموعات خبيثة تقف خلف ارتكاب هذه الجريمة. من جانب آخر قام مستشار الأمن القومي الأفغاني "السيد حمد الله محب" بالزيارة لتقديم العزاء إلى المكتب الرئيسي لجمعية الإصلاح ، وأكد أن اغتيال الدكتور عاطف إنما قام به أعداء أفغانستان كما وعد بالقاء القبض على مرتكبي الاغتيال وتسليمهم للعدالة.

في هذا التحليل الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية سنبحث في التفسيرات المُحتملة لاستهداف الناشطين الاجتماعيين والشخصيات الشعبية المؤثرة.

نظرة في التفجيرات الأخيرة:

تم توقيع اتفاقية الدوحة في 29 فبراير2020 م ، وقد اقتضت بدء المفاوضات الأفغانية الداخلية خلال فترة وجيزة ، إلا أنها أُجّلت او تم تأخيرها وبدأت المفاوضات في سبتمبر 2020م، وخلال هذه الأشهر الأربع شهدت كابل – أكثر من أي ولاية أخرى في البلد – تفجيرات دامية بمعدل تفجير أو أكثر كل يوم. طال الاستهداف المواطنين المدنيين بما فيهم الناشطين الاجتماعيين والمراسلين وقد بلغ معدل استهداف هؤلاء خلال عام 2020م ثلاثة أضعاف عدد المستهدفين خلال عام 2019م. هذا الازدياد في العنف والتفجيرات ، الحاصل في مرحلة حرجة من المفاوضات الداخلية أدى إلى ازدياد القلق في نفوس المواطنين حيث يأملون أن لا تضيع فرصة السلام التي سنحت بفعل عصابات وتيارات تروم الوصول إلى لمصالحها الشخصية. من جانب آخر اضطر بعض النشطاء الاجتماعيين والمراسلين لترك البلد عقب الاضطرابات الأمنية الأخيرة، للحفاظ على أرواحهم، حيث تم اغتيال ستة مراسلين في تفجيرات الأشهر الأخيرة وهم (يما سياوش، إلياس داعي، السيدة

Center for Strategic and Regional Studies

ملاله میوند، فردین أميني، رحمة الله نيكزاد، و بسم الله قرلق).1 بالإضافة إلى ذلك فقد لوحظ أن الاستهدافات تتقصد الشخصيات الاجتماعية التي تسعى لاستقرار السلام الدائم، حيث يتم تصفيتهم من قبل جماعات مجهولة لا هدف لها سوى إفساد مسار السلام، وفي هذه السلسلة تم اغتيال الدكتور محمد عاطف مؤخرا، وقبلهم اغتيل الدكتور عبد الباقي أمين، ووحيد مُجده، والشيخ (الدكتور محمد) أياز نيازي وغيرهم.

من هو الدكتور محمد عاطف؟

وفق الإفادات فإن الدكتور والباحث الأكاديمي محمد عاطف وُلد في مديرية بنجي بولاية تخار، شمال شرقي أفغانستان ودرس المرحلة الجامعية خلال هجرته إلى باكستان وأتم دراسة الماجستير في مجال مقارنة الأديان كما درّس في عدد من الجامعات المعنية بتدريس الطلاب من المهاجرين الأفغان في باكستان. ترأس د. عاطف جمعية الإصلاح بأفغانستان مدة ست سنوات، وقد عُين رئيسا لفرع جامعة سلام بولاية كندوز قبل سنوات. و وفق تصريحات الشخصيات الشعبية فإن جمعية الإصلاح حركة منظمة تهدف لخدمة الدين والشعب، وقد كان الدكتور محمد عاطف رئيسا لهيئة أمناء هذه الحركة منذ ثلاث سنوات.

إن الدكتور المرحوم بإذن الله تعالى محمد عاطف قد اغتيل في فترة بذلَ فيها جهودا لتحقيق الآمال التي ذكرناها آنفا، ولأجل هذا حضر آلاف المواطنين في جموع غفيرة بشكل غير مسبوق للمشاركة في (اداء صلاة الجنازة) عليه ودفنه في العاصمة كابول، وقد تم ذلك بصورة منظمة ومؤثرة. بالإضافة إلى ردود الأفعال في داخل البلد و خارجها فإن العديد من الشخصيات السياسية والعلمية والدينية على مستوى العالم أبدوا أساهم وعزاءهم تجاه اغتيال الدكتور محمد عاطف وعدّوا قتله جريمة كبرى وخيانة شنيعة لا يقتصر شؤمها على أفغانستان فحسب وإنما يتعداها إلى العالم أجمع.

إن الموكب الكبير الذي حضر لتشييع جنازة المرحوم محمد عاطف دل على كونه أحد قادة تنظيمٍ له جذور عميقة في مكونات الشعب كما دل على أن الدكتور لم يكن له هدف سوى الخدمة الصادقة للوطن. ولأجل هذه الأهداف تم التنديد بمقتل الدكتور محمد عاطف في وسائل التواصل الاجتماعي بصورة واسعة، كما أكد الناشطون على ضرورة إكمال المسيرة الفكرية التي خطها الدكتور عاطف ليصل البلد إلى الغايات التي كان ينشدها.

أُقيمت مجالس العزاء لمدة ثلاثة أيام في المكتب الرئيسي لجمعية الإصلاح بأفغانستان وقد حضرها كل من رئيس مجلس المصالحة الوطنية د. عبد الله عبد الله ، ومستشار الأمن الوطني القومي د. حمد الله محب ، ورئيس مجلس الشيوخ فضل

[1] https://pasbanan.com/dr/increase-in-targeted-assassinations-and-the-escape-of-influential-figures-from-afghanistan/

Center for Strategic and Regional Studies

هادي مسلمیار ، وعدد کبیر من المسؤولین الحکومیین وعدد من القادة السابقین بحرکة طالبان وشخصیات سیاسیة واجتماعیة وغیرهم من باعداد غفیرة.

لسوء الحظ أن الاغتیالات المتقصدة المقصودة او المتعمدة طالت هذه المرة الدکتور محمد عاطف ، الذي کان – رغم کونه شخصیة شعبیة – یسافر إلی شتی أنحاء البلد أفغانستان دون محافظین أو سیارات مدرعة ، لأجل قضایا تتعلق بالتربیة والتعلیم والسلام؛ وقد کان یهدف إلی إعادة بناء البلد ، واستقرار الصلح ، وارتقاء مستوی التعلیم بین جیل الشباب؛ إلا أنه اغتیل وذهب حاملا أمانیه معه.

الاغتیالات المستهدفة؛ طریقة أخری لإفساد مسار السلام!

وفق اتفاقیة الدوحة فإن من المفترض أن تستمر الحکومة الأفغانیة وحرکة طالبان في المفاوضات الداخلیة؛ إلا أن هذه المفاوضات منذ شهر دیسمبر الماضي لم یکن لها أي أثر سوی الاتفاق علی أطر وآلیة التفاوض. من جانبٍ آخر فإن الحرب في أفغانستان قد اشتدت بعد اتفاقیة الدوحة، والخسائر التي یتکبدها طرفا النزاع إنما هم مواطنون أفغان. في ختام الدور الأول من المفاوضات تم طرح طلب بوقف إطلاق النار وتشکیل حکومة مؤقتة، وعقب ذلك سافر وفد طالبان إلی روسیا وبعض دول المنطقة وادعت الحکومة الأفغانیة أن حرکة طالبان رغم مرور أسبوع لم تُبد تجاوبا ولم تحضر للتفاوض. لعل وقف إطلاق النار والحکومة المؤقتة هي القضایا التي تسببت في عرقلة وتوقف مفاوضات السلام بین الطرفین. وذلك لأن نائب رئیس المکتب السیاسي لطالبان بقطر السید شیر محمد عباس ستانکزي صرح في سفره إلی روسیا أن تنظیم طالبان مستعد للسلام شریطة أن یتنحی محمد أشرف غني عن کرسي الرئاسة، إلا أن الحکومة الأفغانیة تُطالب بوقف إطلاق النار، وترى أن الانتخابات هي الطریقة الوحیدة التي تصلح لتداول السلطة.

من جانبٍ آخر؛ وخلال التوقف الحاصل في مفاوضات السلام الداخلیة والتي لا یُعلم موعد استئنافها أعلنت الحکومة الأمریکیة الجدیدة برئاسة جو بایدن عن اعادة النظر في اتفاقیة الدوحة و تقییمها بمساعدة من الحکومة الأفغانیة. صرح مستشار الأمن القومي الأمریکي جك سولیوان بأن اتفاقیة الدوحة تنص علی أن خروج القوات الأجنبیة من أفغانستان إنما یتم في ضوء تقییم الاتفاقیة وما تضمنته من شروط والتزامات. إلا أن اللجنة المعنیة بأوضاع أفغانستان في الکونغرس الأمریکي اقترحوا تأجیل موعد خروج القوات الأمریکیة الی ما بعد شهر مایو **2021** الذي کان مقررا، کما اقترحوا أن تبقی الولایات المتحدة الأمریکیة ملتزمة بمطلب تحقیق السلام في أفغانستان. وفق تصریح اللجنة المذکورة فإن خروج القوات الأمریکیة من أفغانستان في الفترة الحالیة قد یتسبب في تفاقم الأوضاع الأمنیة. کما أضاف بعض المسؤولین الأمریکیین أن سحب القوات الأمریکیة من أفغانستان وفق ما تقتضیه الأوضاع وعلی أساس شروط الاتفاقیة سیمهد لاستقرار السلام في أفغانستان کما أنه سیساعد علی حفظ مصالح الولایات المتحدة الأمریکیة في المنطقة.

الفترة الحالیة تشهد مطالبة تنظیم طالبان بتنحي الرئیس محمد أشرف غني عن الرئاسة کما أن الحکومة الأفغانیة تُطالب بوقف إطلاق النار دون حصول تقدم حقیقي في المفاوضات، وفي الجانب المقابل تُعلن الولایات المتحدة الأمریکیة عن اعتزامها تقییم اتفاقیة الدوحة؛ کل ذلك أدی إلی عرقلة الجلسات الرسمیة التي تجمع بین لجان المفاوضة الأفغانیة الداخلیة.

إن حدوث الاغتیالات المستهدفة في مثل هذه الفرصة الفریدة الواعدة بتحقیق السلام کفیل بإزالة جو الثقة بین طرفي المفاوضات ، والأدهی أنها ستشکل ذریعة تتحجج بها القوات الأجنبیة للبقاء في أفغانستان؛ مما سیحدو بتنظیم طالبان لإعلان

Center for Strategic and Regional Studies

الحرب عليهم في حال عدم خروجهم في الوقت المحدد، ولن يُنتج كل ذلك سوى تأجيل تحقيق السلام أو تضييع فرصة السلام بالكلية؛ وقد تسببت هذه الأوضاع في تزايد القلق لدى عامة الشعب الأفغاني أكثر من أي وقت مضى.

إن الاغتيالات المستهدفة لا تتوقف بمجرد التنديد والشجب؛ لذا يجب على الشخصيات الاجتماعية والشعبية والناشطين المدنيين والسياسيين أن يتخذوا موقفا متحداً تجاه الاغتيالات المستهدفة.

إن الحكومة الأفغانية وحركة طالبان تُنددان بالاغتيالات المستهدفة ولا تتبنى مسؤوليتها؛ لذا عليهما أن تتخذا الخطوات اللازمة للكشف عن الجهات التي تنفذ تلك الاغتيالات. إن آلاف المواطنين الذين حضروا تشييع جثمان الدكتور عاطف ، ناشدوا طرفي النزاع بتسريع عجلة السلام؛ كما انتقدوا الحكومة الأفغانية حيث تعتبر نفسها الجهة المسئولة عن أمن المواطنين إلا أنها قاصرة في تنفيذ ما تدعيه. من جملة المطالب التي طالب بها المواطنون المحتشدون ، تحقيق العدالة تجاه اغتيال المرحوم عاطف، وإيقاف سلسلة الاغتيالات المستهدفة وتسريع مسار السلام الشامل والعادل في البلد. إذا استمرت الاغتيالات المستهدفة بهذا الشكل فليس من المستبعد أن يزداد تأخر مفاوضات السلام عن مواعيدها؛ وذلك لا يصب إلا في مصالح الجهات التي تهدف إلى إفساد عملية السلام الأفغاني. على الدول الإسلامية وخصوصا منظمة التعاون الإسلامي أن تُعمل الضغط على أطراف الحرب لأجل إنهاء الاغتيالات المستهدفة ووضع حد للمأساة والحرب في أفغانستان؛ ولأجل أن لا يبدأ المواطنون الأفغان كل صباح بالتفجيرات والاغتيالات.

Center for Strategic and Regional Studies

لماذا لا يوافق مجلس النواب على اعتماد ميزانية عام 1400 هــ شــ؟

بعد مواجهة دامت أسبوعين بين الحكومة الأفغانية ومجلس النواب حول المسودة الثانية لميزانية عام **1400** هــ شــ تم إرسال مسودة الميزانية للمرة الثالثة إلى البرلمان من قِبل الحكومة في تاريخ **6** فبراير **2021**م. مع مضي شهر من السنة المالية الجديدة إلا أن مقترح الميزانية ما زال يُنقل من يدٍ إلى يد دون الحصول على أي نتيجة. وقد سبق أن رفض مجلس النواب المسودة المقترحة لميزانية عام **1400** هــ شــ مرتين.

أسباب رفض مسودة الميزانية من قِبل مجلس النواب

الأسباب التي لأجلها رفضت اللجنة المالية بمجلس النواب مقترح الميزانية تُلخص في **17** نقطة على النحو التالي[2]:

- عدم إضافة التعديلات المقترحة من قِبل مجلس النواب في الميزانية
- عدم إضافة مشروع السفرة الوطنية
- حذف بعض المشاريع الهامة من مسودة الميزانية
- تضمن الميزانية لمقترح اعتماد **4.3** مليار أفغاني (العملة الافغانية) لوحدة العمليات وبقية الوحدات التابعة للقصر الرئاسي الأفغاني
- نقل برامج تأهيل الطرق من وزارة تطوير القرى إلى وزارة الفوائد العامة
- حذف المشاريع الهامة (مشاريع هامة) على مستوى المحافظات
- عدم الاهتمام بتعليق ميزانيات الوزارات التي تُدار من قِبل المُفوضين بأعمال الوزراء
- عدم الاهتمام بمقترح توحيد حقوق الموظفين الحكوميين وعدم الاهتمام بمخاوف البرلمان حيال الحقوق والامتيازات الخاصة بهم
- مصاريف الضيافة وإيجار المساكن للمسؤولين الحكوميين
- الاهتمام بمقترح مجلس النواب حيال الاستفادة من مصادر الدولة المالية
- عدم الوضوح في قضية تمويل الموارد الداخلية

[2] https://tolonews.com/fa/business-169515

Center for Strategic and Regional

- زيادة 15 مليار أفغاني في الميزانية التنموية
- إدراج إدارات جديدة في الميزانية الوطنية دون موافقة مجلس الشعب
- إشكاليات في ميزانية بلديات المحافظات فيما يتعلق بمصادر الدخل
- حذف نحو 13 ألف موظف من الهيكل الوظيفي الحكومي
- إضافة مشاريع رفع كفاءة القطاع الحكومي دون الحصول على موافقة مجلس النواب
- اقتراح مبلغ 19.9 مليار أفغاني لسد عجز الميزانية من صندوق النقد الدولي
- إضافة 29 مشروع في وثيقة الميزانية رغم انتقاد الشعب ومجلس النواب لذلك
- تضخم مبالغ المصاريف الاحتياطية في مسودة الميزانية

أعلن نواب البرلمان بأنهم سيرفضون اعتماد الميزانية مرة أخرى إذا أُرسلت إليهم دون أن يتم تعديل ملاحظاتهم من قِبل وزارة المالية الأفغانية[3].

تفاصيل المسودة الثالثة المقترحة للميزانية

يُقدر إجمالي ميزانية البلد للسنة المالية الجديدة (1400 هـ ش) بمبلغ 473 مليار أفغاني؛ ومن هذا المبلغ خُصص (مبلغ قدره) 311 مليار أفغاني للميزانية العادية كما تم تخصيص 161 مليار أفغاني للميزانية التنموية. أما المبلغ المخصص لمشروع السفرة الوطنية والبالغ 244 مليون دولار – وقد صُرف منه 160 مليون دولار – فقد حُذف من المسودة؛ في حين أن المقترح أكد في موضع آخر على تنفيذ الطور الثاني من أطوار المشروع[4].

في المسودة المقترحة الثالثة تم حذف أكثر من 3 مليارات أفغاني من البند رقم 22 ومشروع رفع الكفاءات وميزانية عدد من المؤسسات إلا أن ذلك لم يؤثر على المبلغ الإجمالي للميزانية. في موضع آخر من مقترح الميزانية تم إضافة بند لتنظيم آلية دفع حقوق الموظفين وخُصص له أكثر من 16 مليار أفغاني.

فيما يتعلق بمشاريع وحدة العمليات التابعة للقصر الرئاسي ورد في المسودة أن كافة مشاريع هذا القطاع سيُنفذ في إطار مشاريع بقية المؤسسات الحكومية وستلعب وحدة العمليات دور الإشراف في تنفيذ المشاريع المذكورة. لوحظ أيضا أن موضوع مصادر دخل بعض البلديات ينقصه الوضوح؛ كما أن التخصيص الاحتياطي في المسودة المقترحة الثالثة بلغت 19 مليار أفغاني.

في المسودة الثالثة تم تقدير العجز بمبلغ 37 مليار أفغاني، ولأجل توفير احتياجات الحكومة في السنة الحالية سيُطلب أكثر من 17 مليار أفغاني كدَيْن من المؤسسات الدولية[5].

علاقة عزل وزير المالية بميزانية عام 1400 هـ ش :

في 23 يناير 2021م أصدرت رئاسة الجمهورية قرار عزل السيد عبد الهادي أرغنديوال عن منصبه، كما أصدرت قرارا آخر بتعيين محمد خالد بايندە كقائم بأعمال الوزارة. عزلُ وزير المالية في فترة حرجة رُفضت خلالها ميزانية عام 1400

[3] https://www.google.com/amp/s/avapress.com/fa/amp/21840
[4] https://tolonews.com/fa/afghanistan/budget
[5] https://tolonews.com/fa/afghanistan/budget-16802

Center for Strategic and Regional Studies

هـــ شـــ مرتين وشهدت خلافا بين الحكومة ومجلس النواب حيال اعتماد الميزانية أمرٌ مثير للاستفهام. صرح مكتب الإدارة التابع لرئاسة الجمهورية أن قرار عزل وزير المالية صدر لأجل تأخيره عملية جمع الإيرادات وعدم تعاونه مع اللجنة المشتركة المخولة بتفتيش التوظيف غير القانوني وعدم سماحه لعمل اللجنة، وعدم التزامه بقيم الحوكمة الرشيدة[6].

إلا أن السيد أرغنديوال في مؤتمر صحفي عقده في تاريخ **25** يناير **2021**م رد كافة الاتهامات الموجهة إليه ، وذكر بأن هناك شخصيات ومجموعات في القصر الرئاسي لطالما تدخلت في أعماله ، وقال بأن سعيه لسد منافذ سوء استغلالهم لمناصبهم تسبب في خلق مشاكل له. وأضاف أنه طالب رئيس الجمهورية بالتواصل المباشر معه بدلا عن التواصل عبر مجموعات تسير خلف مصالحها الخاصة وأن هذه المجموعات لن تبقى في البلد يوماً واحداً إذا سُدت أمامها طرق الاستغلال؛ إلا أن أرغنديوال لم يُسمّ أحداً باسمه.

ذكر السيد أرغنديوال أن السبب الآخر لعزله هو مشاركته في اللجنة الشعبية للمشتريات ، حيث اعترض فيها على قرار شراء **18** نوعا من اللحوم لمكتب الإدارة الرئاسية ، وقرار شراء النفط بسعر **41** أفغاني مقابل كل لتر في حين كان سعر النفظ في السوق **36** أفغاني. وكان أحد أعضاء البرلمان هو من أثار الجدل حول قضية شراء **17** نوعا من اللحوم وإنفاق **30** مليون دولار لأجل شراء الخضراوات لمكتب الإدارة الرئاسية.[7]

حسبما يظهر لم تكن هناك علاقة مباشرة بين تنحية وزير المالية وقضية الميزانية. ولكن بالنظر إلى عدم وجود الثقة والتنسيق بين القصر الرئاسي ووزير المالية في مجال النفقات فليس من المستبعد أن يكون تعامل الوزير مع قضية الميزانية غير مرضي لدى الرئيس الأفغاني والمسؤولين بالقصر الرئاسي.

تأخير اعتماد الميزانية و تأثيرها على اقتصاد البلد:

للميزانية دور هام في اقتصاد أي بلد، حيث تحدد او تخمّن او تقدر إيرادات ونفقات البلد خلال العام. ولأجل هذا تُبدي الحكومة حساسية تجاه تنظيم الميزانية؛ كما عليها أن تكون دقيقة في تعيين المصادر التي من خلالها يتم توفير الميزانية.

لا شك أن بداية السنة المالية مصحوبة ببدء الأنشطة والأعمال والمشاريع، وفي حال عدم توفير الميزانية اللازمة ستعرقل او تتعطل الأعمال المذكورة وستتباطأ. إن الميزانية في الأوضاع الحالية تُشكل خطة وبرنامجا للنمو المستقبلي، وفي حال عدم الانتهاء من اقرارها او اعتمادها في الوقت المناسب وتسليمها للجهات المخولة بها ستبرز مشاكل عديدة. ومع ذلك فإن توازن الميزانية أيضاً أمر هام كما يؤكد على ذلك البرلمان وفي حال اختلال اتزان الميزانية ستزداد الاضطرابات الاقتصادية.

إن أوضاع أفغانستان تخضع لتعقيدات عديدة جعلت التنبؤ المسبق بمآلاتها أمراً صعبا. في مثل هذه الأوضاع، إذا أفرزت عملية السلام نتائج محددة فإنها ستكون مصحوبة بتغييرات وتعديلات ، وهذه التعديلات بدورها ستحتاج إلى قرارات جديدة، وفي هذه الحالة فإن عدم اعتماد الميزانية في الوقت الراهن لن يؤثر بدرجة كبيرة في وضع البلد الاقتصادي في تلك الفترة المستقبلية.

أما إذا لم تفرز عملية السلام أي نتيجة محددة وصار مصير استقرار البلد مجهولا ، فإن اضطرابات البلد ستستمر ولن نلحظ تغييرات في النظام؛ وسيؤدي عدم اعتماد الميزانية في الوقت المحدد إلى آثار اقتصادية سلبية تؤثر على الدولة والمجتمع.

Center for Strategic and Regional Studies

[6] https://www.google.com/amp/s/www.bbc.com/afghanistan-55779834.amp
[7] https://www.bbc.com/persian/afghanistan-55799573

مما ينبغي الاهتمام به في مسودة الميزانية: مقادير التكاليف؛ وحجم الاستثمارات، وكيفية توفير فرص عمل جديدة والعمل على إعادة تأهيل قطاعات البلد، كما على الحكومة أن تهتم بآثار الميزانية على جميع القطاعات بما فيها القطاع الحكومي والقطاع المستهلك والقطاع الصناعي والإنتاجي والقطاع السياسي والتنفيذي وغيرها. لذا فإن مصير البلد منوط بنوعية الميزانية وتقديراتها.

أكد عضو مجلس النواب من محافظة هرات الأستاذ حميد الله حنيف بأن مسودة الميزانية ينبغي أن تكون قائمة على رعاية المصالح الشعبية، كما ينبغي صرف مزيد من الاهتمام بالبنية التحتية وتعيين آليات للإنفاق تهدف إلى تقليص مستوى الفقر في السنوات الآتية. كما حذر من مد يد الفساد إلى الميزانية ونهبها وأكد على التعادل في الرواتب. وأضاف مؤيدا موقف البرلمان حيال عدم اعتماد الميزانية: "إن الاهتمام برواتب الموظفين الجنود والمدرسين يتصدر أولويات البرلمان، ولن يُسمح بإدراج مصاريف غير لازمة في الميزانية".

مع صحة موقف مجلس النواب حيال رفضهم مسودة الميزانية للمرة الثالثة ، وتأكيد المجلس على إجراء التعديلات عليها؛ ينبغي استحضار أن تردد مقترح الميزانية بين الحكومة والبرلمان وتأخر اعتماد الميزانية يؤدي إلى تأخير الأنشطة و تنفيذ المشاريع ، مما سيكون له آثار سلبية ، خاصة تلك المشاريع التي يستفيد منها الشعب بشكل مباشر. مع أن عدم اعتماد ميزانية البلد لن يمنع صرف رواتب الموظفين الحكوميين حيث إن القوة التنفيذية مخولة وفق القانون بصرف الرواتب وفق معايير السنة الماضية؛ إلا أن الحكومة كثيرا ما تمتنع عن صرف الرواتب لأجل أن ترتفع الأصوات المعترضة من الشعب ، وتُعمل بذلك الضغط على مجلس النواب. نأمل أن تزول هذه النزاعات بين القصر الرئاسي ومجلس النواب في أسرع فرصة ، على أساسٍ من الاهتمام على مصالح الشعب والنظر الموضوعي في واقع البلد؛ حتى يأمن كل من الشعب والحكومة مغبة عدم اعتماد الميزانية ويُجتنب تعريض الوضع الاقتصادي في أفغانستان إلى مزيد من التدهور والاضطراب.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هي مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسست عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

www. csrskabul.com

Center for Strategic and Regional Studies